احوال السودان

من فيكونت كرومر الى مركيز لنسدون

مولاي . جاء في تقرير مسهب مفيد جداً من السر رجينلد ونجت عن ادارة السودان في السنة الماضية ولي الشرف ان ارسل الآن نسخة منهُ اختصرت من غير ان حذف شيء مما فائدتهُ عامة لا شبهة في انهُ تمَّ كثير من النجاح في السودان بعد استرجاعهِ ويظهر من مراجعة تقرير السر رجينلد ونجت ان في كل جهة تقريباً مجالاً واسعاً للاصلاح

والامران اللذان تمسُّ الحاجة اليهما اكثر مما تمسُّ الى غيرهما هما في ما اظن زيادة الموظفين الانكليز ورأس المال للانفاق على سكك الحديد والري

اما الامر الاول فيمكن اقامتهُ بغير صعوبة كبيرة . فقد عين بعض من الشبان الملكيين المنتقين وسيكونون مبدأ حكومة السودان الملكية والمرجح ان ينضم اليهم غيرهم مع الزمان . ولما زرت السودان حديثاً عجبت من همة الضباط الذين انيطت بهم الخدمة الملكية ومن كفاءتهم وهم في حالة السودان الحاضرة خير من تناط بهم الادارة هناك وان بدا منهم شيء من الخطإ لقلة خبرتهم في الامور الادارية فقليل من النصح والارشاد يصلح هذا الخطأ لاسيما وانهُ غير مقصود

وقد ذكر السر رجينلد ونجت ما يعترض بهِ على حصر الخدمة الملكية بالضباط العسكريين وهو ان الضباط معرَّضون دائماً لان يُطلبوا الى مكان آخر فيختل نظام الادارة التي كانوا فيها . وزد على ذلك ان الضباط الذين يأتون ليقوموا مقامهم يمضي عليهم زمن قبلما يعرفون من لغة البلاد واطوار اهلها ما يلزم للقيام بما يجب عليهم ولذلك تدعو الضرورة الى انشاء ادارة ملكية في السودان . واكرر القول بانهُ يجب ان تبذل العناية التامة في انتقاء الموظفين لهذه الادارة

اما الامر الثاني الذي اشرت اليهِ آنفاً فليس من غرضي ان اسهب فيهِ الآن ولكني اقول ان نجاح السودان يبقى قليلاً ما لم تنفق فيهِ الاموال . ثم اني ارى الامل قليلاً ان ينفق احد الآن مالاً طائلاً في تلك البلاد ما لم يرَ لهُ معيناً (من الحكومة) واني الخ

(الامضا) كرومر

تقرير السردار والحاكم العام عن احوال السودان المالية والادارية سنة ١٩٠٠

ان الحالة التي وُصفت في التقرير السنوي عن سنة ١٨٩٩ لم تتغير تغيراً جوهرياً

فقد استمرَّت المخابرات بين السودان والمستعمرة الايطالية من جهة تحديد التخوم ولكن لم تُعين هذه التخوم حتى الآن والمرجح انهُ يشرع في ذلك قريباً

واستخدم الكولونل تلبوت مدير المساحة في مسح البلاد التي هناك ولا بدَّ من ان نتائج عملهِ تسهّل التحديد الاخير ويرجى انَّ العلاقات الحسنة جدًّا بين الحكومة البريطانية وحكومة بلاد الحبش تدعو الى اتفاق قريب تام بين السودان والحبشة على الحدود الفاصلة بينهما . وتمهيدًا لذلك مسحت البلاد التالية

اولاً من فمكا على البحر الازرق الى محطة حكومة السودان في الناصر على نهر السبَت بادارة الماجور جوين . وقد رسم هو ورجالهُ كل الاراضي التي مروا بها رسومًا مدققة ووصفوا كل الطرق التي ساروا فيها . وسار الماجور جوين الآن الى عاصمة بلاد الحبش لاستطراد اعمال المساحة حيث اقام المخابرات على التخوم بين الكولونل هارنجتون نائب الحكومة البريطانية في بلاط الحبشة وبين جلالة الامبراطور منلك

ثانيًا من فشودا في نهر السُّبَت ونهر بارو الى غورى ومن ثمَّ الى جلو جنوبًا ثم الى الناصر بطريق نهر بيبور وذلك بادارة الماجور اوستن . ولم يستطع ان يبلغ بحيرة رودلف كما قصد لان رجال الحبشة الذين على الحدود لم يفهموا مرادهُ ففسروهُ على غير ما اراد ولكنهُ قام ثانيةً قاصدًا البحيرة والمنتظر انهُ لا يلقى المانع الذي لقيهُ اولاً

وازيل السد او النبات الطافي الذي كان يسدُّ البحر الابيض وفتح الطريق في النيل الى النقط الشمالية من اوغندا ومحطة ولاية الكنغو الحرة في الرجاف

اما حصر النيل جنوبي متصل السبت في مجرىً واحد ليزيد مقدار الماء الوارد منهُ فمسألة لم تحلَّ حتى الآن . ولكن قد فُتح طريق الملاحة وهذه اول خطوة لاتمام هذه الامنية لكن اتمامها يقتضي سنين كثيرة هذا اذا كان سهلاً

وفتح الطريق في اعالي النيل وَصَلَ بين شمالي اوغندا والخرطوم والقاهرة ولم يُقتصَر على ذلك بل شرع رجال الحكومة في ولاية الكونغو الحرَّة يجلبون حاجياتهم بطريق النيل بدلاً من ورودها بطريق غربي افريقية والكونغو

وان قلة البواخر في النيل الآن تمنع اتساع التجارة ولكن يرجى انهُ حينما يأتي الفيضان التالي يؤتى ببواخر اخرى من جهات اصوان وحلفا فيسهل علينا ان نقوم بما تستدعيهِ احوال البلدان الجنوبية فتتصل العلاقات معها اتصالاً تجاريًا يكون منهُ نفع متبادل

وقد أُقيمت نقطة للحكومة قرب كرو على ٥٥ ميلاً شمالي محطة الكونغو الحرة في الرجاف وهي ابعد نقطة الآن جنوبًا للحامية السودانية

والبحث جارٍ في مسألة نقل المؤن والمهمات والبريد الى نقط اوغندا بسكة الحديد بين

حلفا والخرطوم وبواخر حكومة السودان ويدبهي انهُ يقتصد كثير في الزمن باستخدام هذا الطريق الى ان تتم سكة اوغندا

اما من حيث المديريات غربي البحر الابيض فقد أُرسلت حملة بقيادة الكولونل سبارکس الى بحر الغزال لكي تستكشف وتحتل المديريات الواقعة بين النهر والارض التي يصبُّ ماؤُها في نيل الكونغو وهي داخلة في حدود السودان على ما هي محدَّدة في المعاهدة بين انكلترا وفرنسا في ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ . ويرجى انهُ ينتج من هذه الحملة فتح بلدان بقيت زماناً طويلاً مقفلةً عن منافع العمران والتجارة

وابعد المديريات الغربية التي تحكمها حكومة السودان الآن مباشرة مديرية كردفان التي احتلَّت عاصمتها القديمة الابيض في ١٧ دسمبر سنة ١٨٩٩

ومديرية دارفور يحكمها الشيخ علي دينار حفيد السلطان حسين ولا تزال علاقاتهُ مع حكومة السودان ودية وقد سار السر رودلف سلاتين باشا الى الحدود لترتيب بعض الامور المتعلقة بادارة المديرية وموقعها بالنسبة الى السلطة المركزية في الخرطوم

وقد بقيت بقية من الدراويش الذين تقهقروا الى الغرب من بوهر برئاسة رجل اسمهُ عرابي دفع الله في داركارا الى الجنوب الغربي من دارفور . وهي تغزو القبائل المستوطنة هناك على ما بلغنا وهذا غاية ما وصلت اليهِ من العبث بالامن ولا يحتمل ان هذه الشرذمة الصغيرة الباقية من جيوش الدراويش الكبيرة يستطيل امرها فتقوض اركان السلم في مديرية دارفور او ما يجاورها

ويظهر من الالتفات الى بلاد السودان بنوع عام ان الراحة كانت مستتبة في العام الماضي في كل المديريات التي تديرها حكومة السودان وهذه الراحة لازمة جدًّا للبلاد والعباد لاسترجاع القوة التي ضاعت مدة سني الاضطراب والحروب المستمرَّة . وقد نتجت منها فوائد جمَّة وكان ماء الري وافياً والمطر غزيراً فجادت الغلال وكثرت الحبوب وهبطت اسعارها الى حدٍّ لم تبلغهُ منذ سنوات كثيرة . وهذه الامور مضافةً الى ما يشعر بهِ كل احد من استتباب الامن آلت الى ما يُرى من رضى السكان عن حالتهم الحاضرة ولذلك سار الاصلاح العام سيراً اقل بطئاً مما كان ينتظر وان لم يكن سريعاً في هذه الاحوال . ولا ينكر ان الارتقاء لا يزال في بداءتهِ ولكن الادلة متوفرة على ان البلاد ستستفيد من الوسائل التي عُمل بها لتجديدها وبث مبادىء الحكومة المنتظمة فيها التي تقيها من مساوىء الماضي وتمهد لها مستقبلاً تجد فيهِ الراحة والفلاح

المالية

يمكن الاعتماد على الارقام التالية المبنية على حساب السنة الماضية الى آخر نوفمبر الماضي وعلى ما يقدَّر لشهر دسمبر ومنها تعلم نتيجة السنة الماضية ماليًّا

الايراد		المصروفات	
المديريات	٩٥٠٠٠٠	المديريات	٨٣٠٠٠٠
البوسطة	٠٥٠٠٠٠	الادارة المركزية	٣٨٠٠٠٠
التلغراف	٠٤٠٠٠٠	البوسطة	٠٩٠٠٠٠
سكك الحديد	٣٦٠٠٠٠	التلغراف	١٦٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠٠	سكك الحديد	١٣٢٠٠٠
المدفوع من الحكومة المصرية	٤١٧١٧٩	الاشغال العمومية	٣٨٠٠٠٠
	٥٥٧١٧٩		٣١٦٠٠٠
		النفقات الحربية	٢٨٢٨٦٣
			٥٩٨٨٦٣

فالعجز ٤١٦٨٣ ج . م او نحو ٤٠٠٠٠٠ ج . م . والسبب الاكبر لهذا العجز ان المصروفات قُدِّرت باقل مما بلغت والايرادات قدِّرت باكثر مما بلغت . ثم اتضح في آخر السنة انهُ لا بدَّ من الغاء بعض الضرائب وتقليل البعض الآخر او تأجيل ربطهِ لانهُ لم يحن وقتهُ فاذا ربط الآن كان ربطهُ عبئًا ثقيلاً على الاهالي واضرَّ بنجاح البلاد واداءاتها . واتت امور اخرى مانعةً من تحقيق ما انتظرناهُ فاذكر بعضها على سبيل التمثيل ليظهر حرج الموقف الذي نحن فيهِ وانهُ لم يكن في الامكان الوقوف عند حدود الميزانية . ففي اول الامر وجدنا انفسنا مضطرين الى وفاء خمسة وعشرين الف جنيه أُنفقت في العام السابق فوق المال المعطى لتمديد سكة الحديد الى الخرطوم

وجاء طاعون المواشي ضربةً على اصحابها وعلى دخل الحكومة وتهدِّد مصر كما تهدِّد السودان ودعا الى نفقات غير منظورة نحو ستة آلاف جنيه لمقاومتهِ ووقاية القطرين منهُ

ثم ان احتلال الخرطوم دعا الى اقامة ادارة ملكية في تلك المديرية ابتدأت بداءة بسيطة جدًّا وتقدَّمت في غضون السنة فاقتضى ذلك انفاق ٣٥٠٠ ج . م رغمًا عن الاقتصاد الكثير وهذا لم يقدَّر لمَّا وُضعت الميزانية . وقد جُعلت النفقات لهذه المديرية في ميزانية هذه السنة ٨٤٣٧ ج . م لانها تقدَّمت فصار لا بدَّ من زيادة النفقات لاداءاتها

وينتظر ان تزيد نفقات الاشغال العمومية ١٣٠٠٠ ج . م بسبب الزيادة اللازمة لبناء الدواوين والمنازل والمستشفيات وغيرها من المباني العمومية

وقد كانت سكة الحديد والاشغال العمومية عبئًا ثقيلاً على البلاد في العام الماضي وستبقى كذلك مدةً طويلة ايضًا . واضطررنا الى نفقات اخرى لم يُعدَّ لها مالٌ في الميزانية من

ذلك تعيين لجان الاراضي والمهندسين لهندسة المدن وتعيين مفتش عام ومفتشين آخرين من الانكليز للجهات البعيدة تأميناً لاهاليها الذين استأمنوا الى الحكومة ولاظهار قيمة الاصلاح في الجهات التي لا يزال اهاليها مرتابين في مقاصد الحكومة وحيث يخشى من نهوضهم عليها اذا لم يكونوا تحت سلطتها مباشرةً . وجرى بالايرادات مثل ذلك فالغيت عوائد القطعان وتسجيل البضائع في حلفا وعوائد القبانة في المديريات وكان المبلغ المقدَّر لها في الايرادات ٨٠٠٠ ج.م وأُنقصت رسوم حوالات البوسطة ورسوم الحوالات على الخزينة من واحد في المئة الى نصف في المئة . وأُعفيت اراضٍ كثيرة في مديرية بربر من الاموال فنقص ايراد تلك المديرية وصار ٦٥٠٠ ج.م بعد ان قدّر ١٤٠٠٠ ج.م ورفع جانب من عوائد النخيل في دنقلة . ورُفعت اموال اخرى من هذا القبيل جرياً على مقتضى الحال

ورغماً عن ذلك كلهِ ظهر في الايرادات كلها بنوع عام ميلٌ الى الزيادة والاتساع وينتظر ان تبلغ الايرادات كلها ١٤٠٠٠٠ ج . م وكانت في العام الذي قبلهُ ١٢٦٥٩٦ ج . م

فجملة الايرادات تنقص ١٨٥٠٠ عما قُدِّر لها ولكن اذا استثنينا العجز من ايرادات مديرية بربر وايرادات البوسطة ويبلغ ١٣٥٠٠ ج . م والعجز من الغاء عوائد القطعان وتسجيل البضائع وهو ٨٠٠٠ ج . م فبقية الايرادات تكون قد بلغت ما قُدِّر لها وزادت عليهِ نحو ٣٠٠ ج . م . وكذلك المصروفات اذا قوبلت بما قُدِّر لها . ولا يمكن اتمام هذه المقابلة حتى الآن بالتفصيل ولكن اذا اغضينا عن ميزانية سكة الحديد التي اضيفت الى مصروفاتها مبالغ باقية عليها من حساب العام السابق وعن ميزانية الاشغال العمومية والتلغراف فليس في المصروفات الاخرى كلها عدا مصروفات سواكن ما يسرُّ كثيراً او يسيء كثيراً

اما مصروفات سواكن فقُدِّرت ٢٦٢٠٠ ج . م ولكنها أُنقصت من وجوه مختلفة في غضون السنة ولذلك لا ينتظر انها تزيد على ١٦٠٠٠ ج.م . وزادت مصروفات التلغراف نحو ٦٥٠٠ ج.م لانهُ لما وضعت الميزانية لم ينظر فيها الى النفقات اللازمة لتمديد خطوط التلغراف

وقد أُنفق الاعتماد الاضافي وهو ١٥٠٠٠ ج . م على انشاء البرابخ والكباري جنوبي الاتبرة

ولا يزال الفرق عظيماً بين المصروفات والايرادات ولكن جانباً كبيراً من المصروفات صُرف على انشاء مبانٍ وعلى اعداد المعدات اللازمة ابتداءً في الادارات المختلفة مما لا يحسب عادة بين المصروفات العادية بل يعيِّن لهُ مال خاص من موارد أُخرى غير موارد الايرادات الى ان تكثر ايرادات البلاد وتصير كافية للانفاق على ما يُعَدُّ رأس مال للمستقبل

وميزانية سنة ١٩٠١ على ما يأتي بالجنيهات المصرية

الايرادات			المصروفات		
١٩٠٠٠	الخرطوم		٢١٣٧٤	الخرطوم	
١٠٠٠٠	بربر		١١٧٤٧	بربر	
٢٨٠٠٠	دنقلة		١٣٥٠٠	دنقلة	
٠٤٠٠٠	سنار		١٤٣٩١	سنار	
٠٣٥٠٠	كسلا		٠٨٨٣٨	كسلا	
١٠٠٠٠	سواكن		١٥١٢٨	سواكن	
٠٤٥٠٠	حلفا		٠٢١٥٤	حلفا	
٠١٠٠	فشودا		٠٣٧٠٠	فشودا	
٠٠٤٠٠	كردفان	٧٩٥٠٠	٠٨٤٣٧	كردفان	٩٩٢٦٩
٢٦٠٠٠	من مبيع ذرة رسوم جليلة صنفا		٢٣٩٠٨	الادارة المركزية	
٠٨٠٠٠	جزية القبائل		٠٥٠٣٢	السكرتير القضائي والمحاكم	
٠٢٠٠٠	ايرادات عمومية	٣٦٠٠٠	١٣٦٥٢	ادارة المخازن	
٥٠٠٠	البوسطة		٠١٠٧٥	المعارف	
٤٠٠٠	التلغراف		٠١٢٠٠	مدير الغابات	
٦٣٠٠٠	سكة الحديد	٧٢٠٠٠	١٠٠٠٠	السجون	
	ما تدفعهُ الحكومة المصرية لسد العجز في ايرادات السودان	٤١٧١٧٩	٠١٢٠٠	ادارة الحيوانات البرية	
			٠٦٣٥٠	طاعون مواشي مطبعة مساحة	
			٥٤٠٩	المستشفيات	
			٢٧٢٧٩	المصروفات العمومية	٩٤٩٩٥
			٢٠٠٠٠	الاشغال العمومية	
			٠٨٧٨١	البوسطة	
			١٦٠٠٠	التلغراف	
			١٤٣٠٠٠	سكة الحديد	١٨٧٧٨١
				ما تدفع للحربية عن جيش السودان	٢٢٢ ٦٢٤
	الجملة	٦٠٤٦٧٩		الجملة	٦٠٤٦٧٩

ويرجى ان تكون النتيجة موافقة لهذا التقدير ولا تنقص الايرادات عن المصروفات نقصاً عظيماً ولكن لا بدَّ من القول ان التقديرات المتقدمة قُدِّرت بغاية الاقتصاد والتقتير

واعتمادنا في الايرادات الآن على اموال الاطيان . فيبذل المديرون اقصى جهدهم في كل المديريات ليرغبوا الاهالي في زرع ارضهم ويسهلوا لهم كل السبل لاقتناء المواشي ونتيجة ذلك مفيدة جدًّا من غير ريب وكل الدلائل تدل على ان الايرادات من هذا الباب ستزيد زيادة مستمرَّة

وقد بذل الماجور برنارد اقصى جهده في وضع اساس ثابت لمراقبة الحسابات ومراجعتها ونشرت تعليمات كثيرة مع ميزانية هذه السنة اساساً لهذه المراقبة . ويرجى ان هذه التعليمات تكون مرشدًا لزيادة الدقة والانتظام

ومما يحسن ذكرهُ ان كل حسابات حكومة السودان في كل فرع من فروعها صارت الآن تحت مراقبة مصلحة السودان المالية فحسابات التلغراف والبوسطة نقلت من الحربية الى المالية سنة ١٨٩٩ وحسابات سكة الحديد سنة ١٩٠٠

وتقدمت مصلحة البوسطة في السودان في العام الماضي تقدُّماً يذكر ليشكر ولكنها لا تزال مفتقرة الى شيء كثير ليزيد نفعها . وقد جرى العمل فيها على اصول صحيحة وبلغت المكاتب التي فتحت لقبول التحاويل المالية ١٣ مكتباً وزاد التدقيق والانتظام في ارسال المكاتيب والطرود وتسليمها وقلَّت الشكاوى كثيرًا من فقد المكاتيب واضاعة الطرود . ويقال بنوع عام ان الاصلاح واضح في كل فرع من فروع هذه المصلحة . ولا تزال ايراداتها دون نفقاتها لانهُ ينفق كثير على استئجار الجمال لنقل البوسطة الى الاماكن البعيدة عن النهر وعن سكة الحديد. وقد فتحت بعض المكاتب لاجل مخابرات الضباط والجنود ولا ريب لما كان كذلك

وختاماً لما ابديتهُ عن الحالة المالية اتجاسر بان اشير الى النجاح البين الظاهر من كل وجه وفي كل فروع الادارة

فقد بُنيت الحسابات العمومية على اسس وطيدة ونُقل مكتب المالية الاجرائي الى الخرطوم ونظم فرع مراجعة الحسابات تنظيماً تامًّا وتُرك في القاهرة لان ذلك مما ظهرت الحاجة اليهِ منذ زمن طويل واشار بهِ الكولونل ستورت في تقريرهِ المفيد عن السودان سنة ١٨٨٢ حاسباً اياهُ من جملة الاصلاحات الادارية

ومسحت الارض بقصد ربط الضرائب عليها . والعمل جارٍ في حفر الترع للري في بعض المديريات وينظر في حفر ترع اخرى في مديريات اخرى . وشُجِّع الناس على اخذ الرخص

لوضع الآلات الرافعة . ولدينا مشروع لتقديم المواشي الى بعض المديريات مساعدةً للاهالي على ادارة مواشيهم وزرع اكثر ما يمكن زرعهُ من اطيانهم . ولم يُضنَّ عليهم بمساعدة من حيث تقديم التقاوي لهم قرضاً لكي يسهل عليهم الزرع ولا يلجأوا الى المرابين . ويرجى ان تظهر نتائج ذلك سريعاً بزيادة الحاصلات والايرادات . ورغماً عن هذا النجاح البيّن لا تزال البلاد كلها تطلب زيادة من المال ومن المواشي اللازمة للري ومن الموظفين الكبار ومن المراقبة الشديدة تسهيلاً لادارتها ونزعاً لكل ما يعود بالناس الى المساوىء القديمة مثل الرشوة والتزلف اللذين يميل اليهما بعض المستخدمين الوطنيين اشد الميل ينغمسون فيهما ما لم يروا انفسهم تحت اشد المراقبة. وطلب هذه الاموال سواء كان لترقية البلاد او لسد حاجة الاهالي الذين انهكتهم سنو الحروب والمظالم لا يجاب الاَّ بما قالهُ اللورد كرومر لما رأى الحاجة الحقيقية وخاطب علماء السودان ووجوههُ وشيوخهُ المجتمعين في الخرطوم قائلاً

" لا يبرح من الاذهان انهُ مهما كانت الرغبة شديدة في كل اصلاح لذاتهِ لا بدَّ من ان يراعى في اتمامهِ شرطان الاول ان لا يزاد المال الذي يدفعهُ المصريون لاجل السودانيين والثاني ان يبقى المال الذي يدفعهُ السودانيون قليلاً على قدر الامكان "

هذه خلاصة الاحوال . ومع اعترافي بفضل الحكومة المصرية بما تكرَّمت بهِ لادارة السودان اراني مقصراً في ما يجب عليَّ كنائب في تلك البلاد عن جلالة الملك وسمو الخديوي اذا لم اشر الى ان تنظيم الادارة في السودان تنظيماً تاماً يقتضي زيادة في المال

الاستعمار

أُريد في اوائل السنة ارسال جانب من الحامية الكبيرة التي كانت مجتمعة في ام درمان وتفريقها في المديريات المختلفة . ثم لما عمت الطمأنينة البلاد كلها تيسر تقليل الجيش المصري كثيراً . فالغيت اورطتان من الاورط المصرية وقلت قوة الاورط السودانية والمصرية معاً وانقص عدد الفرسان وغيرهم وبذلك كثر الاقتصاد

وسُمح لكثيرين من الجنود السودانيين ان يتركوا الخدمة وكانوا قد وُعدوا بان يسمح لهم بذلك حينما تفتح السودان . واختار كثيرون منهم العود الى اوطانهم ولكن رضي ثمانمئة منهم ان ينشئوا مستعمرات في جيات مختلفة من السودان يسكنونها هم ونساؤهم واولادهم فانشئت لهم القرى على النجر الازرق والابيض وفي مركز كسلا . ويظهر مما يُرى حتى الآن ان هذه المستعمرات ستنجح ويكون منها نفع للمديريات التي انشئت فيها . وقد منح كل مستعمر فدانين الى ثلاثة من الارض الجيدة التي يسقيها المطر (العذي) او ارض المراعي وفدانًا من

الارض التي يرويها النيل عدا التقاوي التي يعطاها مجانًا . واعطي كل رجل وامرأة وولد ما يكفي من الذرة لطعامهم الى ان يحصدوا ما يكفيهم . وتُنظَّم هذه المستعمرات على نظام عسكري فيختار لكل مستعمرة واحد من صف الضباط رئيسًا او شيخًا عليها . وقد صار في بعض هذه القرى اسواق دورية ويرجى ان تنشأ فيها المساجد والمدارس بعد حين . ولا بدَّ من ان تختار مواقع المستعمرات في الاماكن التي يكثر فيها وقوع المطر لان الاراضي التي لا تروى الاَّ بالسواقي او بالشواديف لا تصلح لمثل هؤلاء المستعمرين على ما يظهر لانهم لا يتحملون الاعمال الشاقة ولذلك لم تفلح المستعمرات التي انشئت في بربر ودنقلة فهاجر اهاليها منها الى جهات اخرى . وكل المستعمرات تحت مراقبة مراقبين من الانكليز وقد تفاءلوا كلهم بنجاحها

سكة الحديد

وصلت سكة الحديد الممدودة من حلفا الى الحلفاية على البحر الازرق قبالة الخرطوم في ٣٠ دسمبر سنة ١٨٩٩

ولا تخلو الاحصاءات التالية من الفائدة ولكن لابدَّ قبل النظر فيها من اعتبار هذه الامور وهي

(١) ان هذه السكة مُدَّت لاجل الجيش وقت الحرب فاختير طريقها ونوعها وموادها حتى تفي بهذا الغرض

(٢) ان نصف السكة في قفر قاحل ولا يحتمل ان يكون منهُ اقل دخل ولا بدَّ من النفقات لحفظهِ مثل باقي السكة

(٣) كل قطار يقوم من حلفا قاصدًا الخرطوم لابدَّ من ان يحمل معهُ ٩٥٠٠ جالون من الماء لآلتهِ البخارية وهذه خسارة كبيرة في ما يستطيع حملهُ

(٤) كل الجنود وموظفي الحكومة وكل لوازم الحكومة ومهماتها تنقل على هذا الخط مجانًا. ولا بدَّ ايضًا من ان تعطى بعض تذاكر السفر مجانًا لغير رجال الحكومة

(٥) ان نقل البضائع من الجنوب الى الشمال قليل جدًّا الآن الاَّ في بعض شهور السنة ولكنهُ آخذٌ في الازدياد على نسبة تقدم التجارة في البلاد . ويكثر نقل التمر على خط الكرمة في اواخر السنة . ويُقدَّر انهُ يصدر من السودان في العام المقبل مقدار كبير من الصمغ العربي من كردفان وغيرها ويحتمل ان يصدر منهُ مقدار كبير من الذرة ولكن الذرة السودان ليست رائجة في مصر . وينقل جانب من الحنطة من دنقلة الى الخرطوم مؤونة للجيش

(٦) والهمَّة مبذولة للاعتماد على ما في بلاد السودان من المواد لكي يقل ما ينقل اليها

الآن من مواد البناء والمهمات اللازمة لاقامة المباني واطعام الجيش حتى تتفرَّغ سكة الحديد لنقل بضائع التجَّار . وقد أُوعي على مركبات جديدة لنقل البضائع فيتسع المجال لنقل بضائع التجار

وطول سكة الحديد في السودان الآن ٧٧٩ ميلاً

وبلغ الدخل من نقل الركاب	٦٧٠٣	ج . م
وقيمة نقل الضباط والجنود وعيالهم مجاناً	٤٨٧٨٨	" "
" " غيرهم من الملكيين	٠٦٠٩٣	" "
اجرة نقل البضائع والمواشي	٢٧٥٥٥	" "
قيمة نقل مهمات سكة الحديد	١٦٩٤٤	" "
قيمة نقل المهمات لمباني الحكومة ونحوها على فرض اجرة نقل القنطار ١٠ غروش	٤٠٦٤٦٨	
وجملة الايرادات	١٤٦٥٥١	
يطرح من ذلك ما لم تؤخذ اجرته من الركاب والبضائع	١١٢٢٩٣	
فالربح الصافي	٠٣٤٢٥٨	
نفقات التشغيل (ما عدا نفقات الانشاء)	١١٣٣٥٠	

ولذلك فنفقات التشغيل تساوي ٧٧ في المئة من جملة الايرادات فهي كثيرة ولكن لا يبرح من الاذهان ان البضائع التي تنقل الآن من الجنوب الى الشمال لم تزل قليلة جدًّا .

وبلغ عدد القطرات التي سارت على هذا الخط ذهاباً وايابًا مدة السنة ٧٢٨ فكأنها سارت ٤١٩٤٤٠ ميلاً . وعلى خط الكرمة ٣٤٨ قطارًا فكأنها سارت ٧٠٥٦٠ ميلاً . ونفقات سير القطار ميلاً واحدًا هكذا

على خط الخرطوم نحو ٢٢ غرشًا . وعلى خط الكرمة نحو ٢٥ غرشًا

و يظهر مما تقدم انهُ لو دُفعت الاجور المعتدلة عن نقل كل الركاب والبضائع التي تنقل الآن مجانًا لاجل الحكومة لبقي من الايراد ربح معتدل . ولكن يقال من جهة اخرى ان اكثر الموظفين والعمال على هذا الخط من رجال الحربية ولذلك فرواتبهم اقل كثيرًا مما لو كانوا ملكيين

وكان في النية وضع مركبات النوم هذا الشتاء على هذا الخط ولكن شركة مركبات النوم لم تستطع تقديم المركبات اللازمة في الوقت فأُهمل ذلك هذه السنة . ويُنتظر ان تُعدَّ المعدات اللازمة لتسهيل سفر السياح في الشتاء المقبل

وقد انشئ هذان الخطان اصلاً في زمن الحملة وكان لا بدَّ من الاسراع في انشائهما ولذلك لم يكن العمل على ما يرام من حيث المتانة

فلما هطلت الامطار الغزيرة في السودان حديثاً قطعت في الخطين ٢٨٩ قطعاً وكان السفر عليهما يتوقف احياناً اسابيع متوالية فيختل نظام الاتصال ولولا التجوّط لذلك لخيف من نتائجهِ في السودان فوق توقيف اعمال البناء في الخرطوم

وبناء على ذلك وعلى ان العسر المالي يقتضي تقليل النفقات الى الغاية القصوى دعت الضرورة الى طلب اعتماد خصوصي لترميم ما لا بدَّ من ترميمهِ على ما في تقرير الماجور مكولي (مدير سكك الحديد) الذي لهُ فضل كبير على ادارة سكة السودان في احوال كثيرة المصاعب

القضاء

أُشير في التقرير السنوي الماضي الى بعض الاوامر التي نشرت تمهيداً لمجموع القوانين المدنية التي قُررت حينئذٍ او اريد تقريرها للعمل بها في بلاد السودان لكي يكون في البلاد نظام بسيط للقضاء يسهل الجري عليهِ . وقد مرَّت سنة الآن فيمكن النظر في صلاحية هذه الشرائع ووصف الاوامر الجديدة التي يدعو اليها ما علم بالاختبار من احوال السكان

فقد ثبت ان قانون العقوبات واف بالغرض (الاَّ في ما ندر) لكل الجرائم التي ارتُكبت في العام الماضي وقد اعترف السكان غالباً بعدل الجزاء المرتب على الجناية

اما قانون تحقيق الجنايات فوُجد انهُ يستحيل العمل بهِ من حيث القبض على المتهم وتحقيق التهمة ولذلك استُعملت اساليب اخرى ابسط من اساليبهِ وهي مما يدركهُ اهالي السودان بسهولة ولو كان ينقصهُ بعض ما بقي الدريُّ مما هو موجود في القانون . ولم يُغض الطرف عن ان صغار الموظفين لا يحسنون التصرُّف اذا لم يكونوا مقيدين بقوانين مدققة في تحقيق الجنايات . والعمل جارٍ في اعداد السجلات وستكون مرشداً مفيداً وتجعل مراقبة ضباط البوليس وصغار القضاة افعل مما كانت حتى الآن

قال المستر بُنهام كارتر السكرتير القضائي في تقريرهِ ما يأتي

"راجعت في غضون السنة تحقيقات كل مجالس المديريات وغيرها من المجالس ويمكنني ان اقول ان اجراء العدالة بلغ درجة عليا في الامور الجوهرية . ويؤتى بالمتهمين لاجل التحقيق باقل ما يمكن من التأخر نظراً لصعوبة المواصلات . ويجري التحقيق بالعدل حسبما ينتظر من نظام المحاكم وعلى اسلوب ينظر فيهِ الى مدلول القانون والى الصبر والتأني للحصول على ادلة لم تكن منتظرة"

والعقوبات خفيفة في الغالب وقد نفذ الحكم بالاعدام في اربعة اشخاص . وفي طاقة المحاكم

ان تحكم على القتلة بالسجن بدل الاعدام . واطول مدة السجن لاي عقوبة كانت حسب هذا القانون اقصر مما هي حسب الشريعة الانكليزية . وقد كان ميل القضاة من الضباط الى الرأفة بالمجرمين وحوكم ثلاثة من الاوربيين مدة السنة وحُكم عليهم بالحبس مدداً قصيرة لكن لما رأينا الحبوس لا تصلح لاقامتهم فيها أُطلق سبيلهم على شرط ان يبرحوا السودان حالاً . وقبض على اوربي آخر مجرم وأُتي به الى الحدود وسُلم الى رجال قنصله

وقد ساعد المستر برنيات من قلم قضايا الحكومة المصرية المستر بنهام كارتر في جمع اوامر قانون مدني نُشرت في ابريل الماضي . وهذه الاوامر على نسق قانون المرافعات الهندي المستعمل في بيشوا النلد وبرما التابعتين لبريطانيا . ويفرض ذلك القانون وجود اربعة محاكم مختلفة الاولى القومسيون القضائي وهذا المنصب يشغله الآن السكرتير القضائي والثلاثة الباقية مجالس القضاة من الدرجة الاولى والثانية والثالثة فالتي من الدرجة الاولى تحكم في كل القضايا من غير قيد من حيث قيمة القضية والتي من الدرجة الثانية تحكم في القضايا التي لا تزيد قيمة ما يطلب في الواحدة منها على ٢٠٠ جنيه والتي من الدرجة الثالثة تحكم في القضايا التي لا تزيد قيمة ما يطلب في الواحدة منها على ٢٥٠ غرشاً

وتستأنف احكام المحاكم التي من الدرجة الاولى والثانية الى المدير وتستأنف احكام المدير الى القومسيون القضائي

وكانت المصاعب كثيرة حتى الآن في العمل باوامر القانون المدني لكن ابتدأ العمل بها في ام درمان ابتداء حسناً فسمعت مئة قضية وقضيتان وسمع في غيرها عشرون قضية فقط عدا قضايا العقار التي يفصل فيها قومسيون مخصوص معين لذلك

ولا بدَّ من وضع قانون للربا ولكن وضع هذا القانون يقتضي بحثاً مدققاً . فقد رفعت دعوى الى المستر بنهام كارتر حُسب فيها الربا ١٥ في المئة شهرياً بالنسبة الى رأس المال وكان سند الدين يغيَّر شهرياً وتحسب له فائدة مركبة . والدائن من مستخدمي الحكومة وكان مشدداً الطلب على المديون طالباً ايفاء الدين . فكان الحكم ان يُجعل الربا عشرين في المئة فقط سنوياً وجرى مثل ذلك في قضايا اخرى من هذا القبيل

ومفاد القواعد التي في اوامر القانون المدني ان المسائل المتعلقة بالارث والهبة والزيجة والعلاقات العائلية والوقف تُفصل بموجب الشريعة المحمدية اذا كان الخصوم من المسلمين وان كانوا من غير المسلمين فبموجب ما هم خاضعون له من الشرائع والاحكام وان لم يكن لهم شرع فالمجلس يحكم بينهم حسب شرعة العدل والانصاف والذمة . ويرى السكرتير القضائي ان وضع

قانون عام على مبدإ القانون المدني لا يصح الاَّ بعد ان ينصب قضاة قانونيون

وقد ابتدأ التقاضي بالحقوق المدنية ابتداء حسناً ولكن يستحيل على غير القضاة الذين تخرَّجوا في علم القانون ان يحكم بموجب القانون المدني . وفي النية تعيين قاضٍ مدني لمديرية الخرطوم في غضون هذه السنة ثمَّ متى تيسَّر المال يعين غيرهُ في جهات اخرى من البلاد

وقد انشئت المحاكم الشرعية في اكثر المدن الكبيرة في السودان . وهي ليست على ما يرام ولم يقبل بالراتب الذي تدفعهُ حكومة السودان الاَّ قاضٍ او قاضيان من الذين مارسوا القضاء الشرعي سواء كانوا مصريين او سودانيين . والذين لهم شيء من الالمام باصول الشريعة الاسلامية يجهلون غالباً كيفية العمل بها وتطبيقها فلا يستوفي العدل حقهُ

ولا استطيع ان اختم هذا الفصل عن نجاح الاصلاح القضائي في السودان ما لم اعرب عن شكري الخالص للمستر بنهام كارتر على الخدم الجليلة التي خدم بها هذا الفرع من فروع الحكومة بهمة لا تعرف الملل وعلى النجاح الذي نجحهُ في تنظيم التقاضي في السودان

امتياز المعادن

ان الامر الذي صدر سنة ١٩٠٠ من حيث الترخيص بالبحث عن المعادن ابقى للحاكم العام وضع الشروط التي تعطي الرخص بموجبها لكنهُ وضع بعض الحدود العمومية التي لا بدَّ من العمل بها في كل الرخص التي لا يذكر فيها اتفاق صريح على شروط تخالفها . ثم اثبت الاختبار ان الشروط المتضمنة في الامر المشار اليهِ لا توافق الباحثين عن المعادن نظراً لصعوبة المواصلات وجهل البلاد حيث ينتظر وجود المعادن . ولذلك اهملت هذه الشروط من الرخص التي مُنحت وتم الاتفاق على شروط اخرى وهذه الشروط تختلف تفصيلاً باختلاف الرخص ولكنها تتفق كلها جوهرياً

وجرت المذاكرة لاعطاء امتيازات ببعض المعادن في غضون السنة وتمَّ الاتفاق في بعضها ولكن لا ينتظر ان يتَّسع نطاق البحث عن المعادن الاَّ بعد ان يتم تخطيط التخوم بين السودان وبلاد الحبش ويفتح جنوبي كردفان

وقد ارسلت شركة البحث في السودان المصري بعثةً في اوائل العام الماضي بادارة السر رودلف سلاتين (ولم يكن قد دخل في خدمة حكومة السودان حينئذٍ) الى البلاد التي جنوبي الابيض . واشتغل فريق من الباحثين عن المعادن في ارض مُنحت لهم في جوار سواكن واخذ فريق آخر يشتغل قرب حلفا . وتمَّ الاتفاق على البحث عن معادن البلاد التي بين البحر الابيض والازرق شمالي نهر طمات

حفظ حيوانات الصيد

ان الامر الذي نُشر في شهر فبراير الماضي سنة ١٩٠٠ ذكر مفادهُ في تقرير السنة الماضية وفيهِ ان الصيادين الاجانب لا يباح لهم الصيد الاَّ برخصة يأخذونها . وهناك رخصتان الواحدة ثمنها ٢٥ جنيهاً واسمها رخصة ويباح لحاملها ان يصطاد كل ما يصاد من الحيوانات ما عدا قليلاً من الحيوانات التي مُنع صيدها منعاً مطلقاً. والثانية ثمنها ٥ جنيهات واسمها رخصة ب ويمنع صاحبها من صيد بعض الحيوانات النادرة

وقسمت الحيوانات والطيور الى اربعة صفوف . وقد اشار المديرون في تقاريرهم التي وصلت في غضون السنة عن الحيوانات التي تصاد الى انهُ يحسن ان تقسم تقسيماً يختلف باختلاف البلدان ولذلك صدر اعلان في غرطة السودان الصادرة في شهر يناير سنة ١٩٠١ عدد ١٩ تقسم بلاد السودان بحسبهِ الى اربعة اقسام

و يطلَب من كل من يبدهِ رخصة ا ان يدفع رسماً عن كل حيوان يصيدهُ مما هو معدود في الصف الثاني واذا صاد انثى فالرسم اكثر ولا يجوز صيد الانثى من الصف الثاني مطلقاً اذا عرف الصائد انها انثى واذا صاد فيلاً وجب عليهِ ان يدفع ايضاً الرسم المقرر على عاجهِ

وفي الامر الصادر سنة ١٩٠٠ لحفظ الحيوانات يطلب من الاهالي ايضاً ان يأخذوا الرخص ولكن ذلك لا يصدق الاَّ على الاماكن التي نشر فيها عنهُ اعلان من الحاكم العام . ومأمور الرخص يضع شروطها . وجرى العمل بهذا الامر في كسلا ومنحت الرخص لشيخين او ثلاثة من شيوخ القبائل ليصيدوا عدداً محدوداً من الحيوانات الكبيرة . ولا يدفعون شيئاً عن هذه الرخص ولكن يُطلب منهم ان يخبروا المدير اذا اصطادوا فيلاً او زرافة او جاموساً بريًّا او غير ذلك من الحيوانات المخصوصة ويدفعوا عن كل حيوان رسماً يختلف من جنيه الى ثمانية لان هذه الحيوانات مطلوبة رواميزها في كسلا فلا يصعب على الاهالي دفع هذا الرسم

وقد صدر من البلاد كثير من رواميز الحيوانات البرية في السنة الماضية . والتجارة جارية في جلود الحيوانات وما يحفظ منها تذكاراً

ويُخشى انهُ اذا لم يكن على هذه التجارة شيء من المراقبة آلت الى استئصال الحيوانات النادرة . ولذلك وُضع اصدار الحيوانات البرية والطيور البرية تحت مراقبة الحكومة في الامر الصادر سنة ١٩٠١ لحفظ الحيوانات البرية . والبند الثاني منهُ يمنع تصدير الحيوانات البرية والطيور البرية وجلودها وريشها وقرونها في حالتها الطبيعية ما عدا انياب الافيال وقرون

وحيد القرن وريش النعام ما لم تأذن الحكومة بذلك وهذا المنع لا يعمّ الحيوانات والطيور التي تصاد بالرخصة

وفي طاقة الحاكم العام ان يسمح بتصدير الحيوانات والطيور التي لا يخشى انقراضها وان يضع عليها رسمًا

ودُبرت التدابير لانشاء مصلحة مخصوصة في الحكومة تحت نظر الكبتن فلور مدير حديقة الحيوانات في الجيزة لترى في المسائل المتعلقة بحيوانات السودان وطيوره الباربة

وتعطي هذه المصلحة الرخص لتصدير الروامز الحية برسم يعين بعدُ وتقدّم الروامز الحية لحدائق الحيوانات والمعارض ونحوها

التعليم

تولى المستر بنهام كارتر النظر في امر التعليم الابتدائي الذي ابتدأ بادارته فوق مهامه القضائية . فنتجت منهُ نتائج تشهد لهُ بالهمة وحسن النظر في العواقب وذلك قبل وصول المستر جمسن كري مدير المعارف في السودان وناظر مدرسة غوردون

ووصل المستر كري في نوفمبر الماضي ومن حين وصوله وهو موجه كل التفاته الى هذا الموضوع الهام جدًّا وقد وضع عنهُ تقريرًا مفيدًا اعرب فيهِ عمَّا يظنهُ افضل اسلوب يتَّبع في السودان لنشر المعارف وقد اقتبست منهُ ما يأتي

" لا بدَّ من ان يكون التقرير الاول عن احوال المعارف في السودان من نوع الانباء بالمستقبل لا الإخبار بالماضي اي يكون فيهِ ذكر ما يتوقع حصولهُ لا وصف ما حصل . ولعلَّ اقرب ما يمكن ذكرهُ وصف حاجة البلاد الحاضرة الى التعليم وما جرى حتى الآن لسد هذه الحاجة . ولا داعي للبحث عن معايش السكان عمومًا الاَّ من حيث ما يشتركون فيهِ وهو الفقر المدقع . والبلاد كالعباد فانها تعتمد على ما تنتجها اياهُ مصر من الاموال وفيها كل الادواء المزمنة المترتبة على قلة المال فنضطر ان نسير سيرًا بطيئًا ونجتنب كل ما يدعو الى النفقات على ادارة التعليم وكل ما لا تفتقر اليهِ افتقارًا شديدًا وتزيد هذه الامور وضوحًا يومًا فيومًا "

واهمُّ ما تحتاج اليهِ البلاد الآن

اولاً تعليم الصنائع لفرقة من الوطنيين

ثانيًا نشر شيء من التعليم بين الاهالي كافٍ لجعلهم يفهمون اغراض الحكومة

ثالثًا تدريب بعض الوطنيين على الاعمال التي تؤهلهم لاخذ الوظائف الصغيرة في الحكومة

اما من حيث الامر الاول فليس في السودان الآن احد من الصناع لا نجارين ولا بنائين ولا حدادين ولاخياطين ولا نسّاجين . ولابدَّ من المجيء بهؤلاء الصنّاع من اوربا او من مصر واجورهم حينئذٍ كبيرة تثقل على عاتق اهالي السودان . وفي النية انشاء مدرسة صناعية كبيرة في الخرطوم سدًّا لهذه الحاجة تكون متصلة بعنابر الحكومة وترسانتها . ويمكن ان يكون لها فرع في حلفا متصل بعنابر سكة الحديد هناك . وقد اهتم مديرا دنقلة وبربر بذلك من الآن . ولكن لا بدَّ من ان يمضي زمن قبل الشروع في هذا المشروع في الخرطوم لان الولد لا يستطيع ان يمارس مبادئ الصناعة قبلما يصير عمرهُ ١١ سنة او ١٢ سنة . وليس في المدرسة الآن عدد كبير من الاولاد الذين في هذا السن

والتعليم واجب دينًا عند المسلمين ولذلك تجد الكتاتيب منتشرة في بلاد السودان بالمئات وقد وصفها اللورد كرومر في تقريرهِ عن العام الماضي وصفًا يغني عن زيادة التفصيل. وكان في النية مساعدة هذه الكتاتيب بالمال ثم اتضح انهُ لم يحن الوقت لذلك . وأُشير بانشاء بعض الكتاتيب المتقنة التي تجعل مثالاً لما يجب ان يكون عليهِ الكتّاب ويُوتى اليها بالمعلمين من مصر وقد انشئ بعضها في الخرطوم وام درمان وبربر ودنقلة وود مدني وحلفا وسواكن ويراد انشاء غيرها ايضًا وتعلم فيها فروض الديانة والقراءة والكتابة والحساب وقد بُذلت الهمة لاصلاح كتاتيب الجنود

اما إعداد اهالي السودان لوظائف الحكومة فاحسن سبيل لهُ في رأيي انشاء مدرستين او ثلاث من المدارس الابتدائية مثل المدارس التي انشئت في وادي حلفا وسواكن منذ اكثر من عشر سنوات

والحكومة في اشد الحاجة الآن الى شبان سودانيين متعلمين للجيش ولفروع الخدمة الملكية وسكك الحديد والتلغراف وزد على ذلك ان الموظفين المصريين والضباط الذين في حكومة السودان يودون ان تكون المدارس التي يعلمون فيها ابناءهم قريبةً منهم . فانشئت مدرسة للتعليم الابتدائي في ام درمان منذ شهر اكتوبر الماضي وقد كثر عدد تلامذتها كثيرًا حتى زادوا مرتين على ما تسع وهي الآن مزدحمة بهم . يحضرها يوميًّا مئة وعشرون تلميذًا والتعليم فيها مثل التعليم في المدارس المصرية الابتدائية او ابسط قليلاً ليوافق حالة السودان . ونسبة التلامذة المولودين في السودان الى التلامذة المصريين نسبة ١١ الى ٢ وكثير من التلامذة من ابناء امراء الدراويش السابقين او مشايخ القبائل

ويظهر ان الاهالي يقدرون اهتمام الحكومة بتعليم ابنائهم قدرهُ ويعلمون ان لا غرض لها

في التعرّض لدينهم . وكل المعلمين حتى الآن من المسلمين

لكن وجود المعلمين ليس بالامر السهل وحتى الآن أُخذوا من نظارة المعارف المصرية . والصعوبة شديد في وجود المعلمين الاكفاء الذين يرتضون بالانتقال الى السودان ولكن لا ارى سبيلاً آخر من الآن الى عدة سنوات . ويحتمل ان تنشأ مدرسة لتعليم المعلمين ولكن ذلك يستدعي ان يكون في السودان التعليم الثانوي (العالي) وهو مما لاسبيل اليهِ الآن فلا بدَّ من تركهِ الى المستقبل

وتقدَّم البناء في مدرسة غوردون في غضون السنة الماضية وقد دعت الحال الى تحوير الرسم الاصلي اذ ظهر ان نفقات العمل بهِ تزيد عمَّا قدِّر لها . فلما كنت في لندن في الصيف الماضي عرضت على اللجنة المعينة للنظر على المال المجموع لهذه المدرسة ما حسبتهُ لازماً من التحوير فاستصوبتهُ وينتظر ان تتم المدرسة في مدة سنة بحيث تمكن الاقامة فيها ويكون التعليم قد تقدَّم هناك تقدماً يأذن بجعل العلوم فيها على نسق ما تكون في المدارس العالية . قال المستر كري في تقريرهِ عن هذا الموضوع

"ان نفع هذه المدرسة ضيق النطاق الآن طبعاً ولكنهُ سيتسع كثيراً كلما اثمرت الوسائل المتخذة لنشر التعليم الابتدائي في البلاد . ويمكن ان نجني منها فائدة الآن ولكن فوائدها لا تقدَّر بعد خمسين سنة . وما نراهُ من نخامة بنائها لا ينسينا ما هي المعارف عليهِ الآن من سوء الحال في تلك البلاد . واذا حاولنا استخدام هذه المدرسة قبل اوانها لا نكون قد قمنا بالواجب نحو الفكر الذي اخرجها من عالم التصوُّر الى عالم الحقيقة لا سيما وانها بنيت منظوراً فيها الى حاجة السودان الحاضرة وما يحتاج اليهِ السودان الجديد . ولو كانت دون ما هي عليهِ من نخامة البناء لما استحقت ان تكون نتيجة للفكر الذي تصوَّرها وللكرم الذي جعل هذا التصور مما يمكن العمل بهِ ولكن الثمار لا تجنى في سنين قليلة . مثال ذلك ان البناء معدٌّ ليكون فيهِ طعام التلامذة ونومهم ولكن الطعام والنوم ضرب من المحال الآن ولا بدَّ من الانتظار وعليهِ فلا بدَّ من ان تنتظر المدرسة كلها الى ان ينتقل الناس من ام درمان الى الخرطوم . والبناء نفسهُ لا يتم تماماً قبلما يتم هذا الانتقال

"ولكن الحكم بان النجاح لا يكون الاَّ تدريجاً لا يستلزم ان يترك هذا البناء من غير استعمال حينما يتم . فارتاي ان توضع المدرسة الصناعية في الغرف المعينة لها في الرسم وهو مكان مناسب لها لان ترسانة الحكومة امامهُ على الجانب الآخر من النهر ومدير الورش قريب منهُ وحينما ينتقل الناس الى الخرطوم تنتقل المدرسة الابتدائية اليهِ ايضاً . ومن غرضي ان اضع فيهِ ما يأتي

"— ا مكتبة عمومية للمراجعة في السودان
"— ب معرض صناعي زراعي ليساعد على ا نقاء البلاد التجاري
"— ج مرصد متيورولوجي ومرصد فلكي صغير
"— د معمل كيماوي"

ولا يقوم فرع من هذه الفروع وحدهُ من غير المدرسة مع ان كلاً منها لازم للسودان ومفيد لهُ جدًّا . ومتى ارتقت البلاد وزادت حاجاتها العلمية امكن نقل هذه الفروع الى مبانٍ خاصة بها

طاعون المواشي

لا داعي للاشارة هنا الى تاريخ هذا الوباء وتقدمهِ شمالاً في افريقية وحسبُنا القول انهُ عاث في بلاد الحبشة عدة سنوات وانتشر منها الى المستعمرة الايطالية واما كن مختلفة من السودان الشرقي . وظهر في ابي حراز على البحر الازرق في شهر فبراير سنة ١٩٠٠ تابعاً مجرى نهر دندر . واستمرت شأنتهُ هناك ولم يُسمَع عن حادثة منهُ حتى شهر ابريل حين ظهر على البحر الابيض قرب كاوى وفي جزيرة ابا وبُذلت الهمة في منع انتشارهِ جنوباً الى بلاد الدنكا فقطع النهر ولم يستأصل من الدويم وكاوى حتى شهر يوليو

وظهر على غير انتظار في شهر يونيو في كوكو التابعة لمركز الحلفاية على البحر الازرق ولكنهُ لم ينتشر لحسن الحظ مع انهُ عاد فظهر بعد بضعة اشهر في الجريف ووصل الى بوري وهي قرية مجاورة للخرطوم . واشد ما ظهر بهِ ظهورهُ الاخير قرب ام درمان

ونحن نستخدم الفرسان والبوليس لمنع انتقال المواشي وانتشار الوباء ولكن بلغني وانا اكتب هذه السطور انهُ ظهر في قرى عند شلال شبلوكة وفي داخلية البلاد الى الشرق والغرب من تلك الجهة

وقد بذلت مصلحة الطب البيطري بادارة النشيط الهمام الماجور غرفث كل الجهد لاستئصالهِ ولا تزال تبذل جهدها في ذلك

وبُني معمل لاستخراج المصل في الحلفاية وأُعدَّت المعدات اللازمة لجلب كل ما يلزم لهُ من الادوات سريعاً . واستخدم ثلاثة من الجراحين البيطريين الذين اختبروا طاعون المواشي ومعالجتهُ في جنوبي افريقية وغيرهِ وأُتي بالمصل المضاد لطاعون المواشي من جنوبي افريقية والقسطنطينية

و يظهر من ذلك انهُ يذلت كل واسطة لاستئصال هذا الداء . ولم يعين مال لمقاومتهِ في الميزانية ولكن لم يُضن بمال ولا بجهد في سبيل استئصالهِ ان امكن ومنعهِ من الامتداد شمالاً

وجاء الاستاذ كول من معمل كوخ في برلين الى الخرطوم مدة الصيف وكتب تقريراً وافياً عن تقدُّم الوباء وافعل الوسائط لمقاومتهِ

الرق والنخاسة

مسألة الرق مسألة عسير حلُّها في السودان كما في غيرهِ من البلدان الافريقية

وقد اتخذت الوسائل المشدَّدة لمنع النخاسة قبل عصيان الدراويش . وبديهي ان النخاسة بلغت شأواً عظيماً في حكم الخليفة وان طرق منعها عادت فتسهلت باسترجاع السودان . وظهر نجاح هذه الطرق ظهوراً بيناً في العام الماضي . وكان الفرسان والهجانة وطوَّافة البوليس مهتمين كلهم في منعها . وخُطف كثيرون في بداءة السنة في ام درمان وتولمكن . وجرى شيء من المتاجرة بالرقيق بين سواكن وام درمان واماكن اخرى من السودان

وكثير من قبائل العرب النازلة حول سواكن ولا سيما قبيلة الرشايدة يغتنم الفرص ويهرِّب الرقيق الى الشاطىء ويعبر بهِ البحر الاحمر باذوائهِ . وفي الصيف الماضي اقامت فرقة من مصلحة منع تجارة الرقيق في سواكن ومعها مفتش انكليزي فقبضت على بعض المتهمين بتهريب الرقيق واتت بهم الى المحاكمة وفي جملتهم شيخ الرشايدة وكان متهماً باتباع الرقيق فحُكم عليهِ بالسجن سبع سنوات . ونتج عن ذلك ان هاجر كثيرون من هذه القبيلة الى المستعمرة الايطالية وانا المخابر الآن مع سعادة حاكم المستعمرة للاتفاق على الاساليب التي تبطل هذه التجارة القبيحة

وقد نشر الكبتن مكمردو مدير مصلحة منع تجارة الرقيق في مصر رسالة على الرق في تلك الجهات . واثق انهُ لا يمضي وقت طويل حتى ينشأ فرع من مصلحتهِ في الخرطوم لكي ينتشر منها الخفراء في السودان يرقبون مع هجانة الحكومة المصرية السكك المختلفة التي تسير فيها قوافل تجار الرقيق

ووضعت فرقة من الهجانة في الشهور التسعة الماضية في ادارمة لكي تحفر البلاد حول الانبرة وتزور آبار الصحراء وسيقوم مقامها فرقة من هجانة مصلحة الرقيق تشترك مع هجانة العرب التي جمعت من كسلا ومع فرقة سواكن فتتم المراقبة على طريق الانبرة والطريق الذي بين كسلا وسواكن

وقد قرَّر الكولونل كولنسن مدير كسلا انهُ حكم على احد عشر نفساً بموجب قانون

العقوبات وعتق ٥٣ رقيقاً وان العرب الرحّل لا يزالون يبيعون الرقيق ويشترونهُ بعضهم مع بعض ولكنهُ يرجو ان يمنع ذلك بعد حين . وكل العبيد الذين عتقوا كتبت اسماؤُهم وهم يعيشون الآن بين السودانيين

وحكم على ١٣ بالنخاسة في جهات سواكن وعتق الماجور غودن ٦٦ من الرقيق عدا ١٢٩ عتقتهم مصلحة الرقيق . وعندهُ انهُ لا يهرَّب كثير من الرقيق الآن من هناك ولم يمحَ اثر النخاسة ولكن عدد الارقاء الذين سيرّ بهم من سواكن سنة ١٩٠٠ اقل مما كان في السنين السابقة

وقد فهم اهالي السودان الآن ان الرق ممنوع ولذلك ترك كثيرون من العبيد بيوت اسيادهم واتوا المدن الكبيرة حيث لا يجدون كفافهم دائماً فصار بعضهم لصوصاً وهم يكرهون العمل بعد تحريرهم مع ان البلاد في حاجة شديدة الى العمال . فليس من مصلحة السودان ان يترك العبيد اسيادهم فتبطل الاعمال ويختل نظام البيوت ويزداد عدد الكسالى . واعني بالعبيد هنا الرجال والنساء الذين يخدمون اسيادهم من غير اجرة يتقاضونها منهم ولاسيادهم السلطة عليهم . فاذا اراد اهالي السودان ان لا تتعرّض الحكومة لهم وجب عليهم ان يعاملوا هؤلاء الخدم بالحسنى والتوَدة ويعرفوا انهم لم يبقوا عبيداً اي انهم ليسوا الآن ملكاً حلالاً لهم كما كانوا قبلاً . فان لم يعُلِ السيد خدامهُ ولم يعاملهم بالحسنى حق لهم ان يداعوهُ فيُحكَم عليهِ . ولا شبهة في ان كثيرين من الاسياد يعاملون عبيدهم احسن معاملة وقد يحسبونهم مثل اهل بيوتهم

التلغراف

مُدَّ في العام الماضي ٥٠٠ ميل من خطوط التلغراف ووصل بين الرصيرص وكركوج وبين ام درمان والدويم وبين الدويم والابيض وبين القضارف وود مدني وفتحت مكاتب التلغراف في الابيض والرصيرص وسنغا والجبلين (ثم أُقفل الاخير الآن)

ويراد مد خط هذه السنة من قوز ابي جمعه الى كاوى وجعل اسافل الاعمدة من الصلب (الفولاذ) من قوز ابي جمعه الى سنار ومنها الى الخرطوم بطريق ود مدني

والعمل جارٍ في مد الخط بين سواكن وبربر . وتبيَّن ان الارضة (النمل الابيض) تتلف اعمدة الخشب فدعت الحال ان منحت المالية المصرية ١٨٥٠٠ جنيه افرنجي لابتياع اعمدة من الحديد توضع في اسفل اعمدة الخشب . وابتيعت اسلاك مما يمدُّ في الماء لتمد بين الخرطوم وام درمان وبين الكرمة والحافر